

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن

S/25010
23 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

تشير الرسالة التي بعث بها رئيس جمهورية كرواتيا إليكم في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/24934) أعرق مشاعر القلق إزاء نوايا جمهورية كرواتيا واستعدادها لاحترام الالتزامات التي قبلتها بموجب خطة فانس .

في هذا الخصوص ، وبناء على تعليمات من حكومتي ، أود أن أشير إلى ما يلي :

١ - لقد أخطأ الرئيس توجمان في رسالته تفسير ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية محاولا تغيير الاحكام الاساسية لخطة فانس . فالرئيس توجمان يقول أن قوة الامم المتحدة للحماية معهود إليها "... بكفالة العودة تدريجيا للنظام القانوني وسلطات جمهورية كرواتيا إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة..." .

ولا بد من التذكير ، في هذا الصدد ، بأن خطة فانس ، وتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ (S/23513) يبيننا على وجه التحديد أن "... المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة سوف تظل ، كما هو حالها الآن ، غير خاضعة لقوانين ومؤسسات جمهورية كرواتيا أثناء الفترة الانتقالية ، ريثما يتم التوصل إلى تسوية سلمية" . وقد أضاف الأمين العام أيضا "أن وزع القوة لن يؤدي إلى استباق الحكم على حصيلة العملية السياسية ؛ ... بل أن الغرض من هذه القوة يتمثل في وقف القتال وتهيئة ظروف يمكن فيها إجراء مفاوضات سياسية" .

٢ - ويقول الرئيس توجمان أن الأمم المتحدة لابد أن تتخذ خطوات من أجل "اتاحة إجراء انتخابات في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، وانتخابات أعضاء المجلس البلدي الإقليمي التابع لبرلمان جمهورية كرواتيا ، وانتخاب مجالس الحكم الذاتي في البلديات والمقاطعات" .

.../...

281292 241292 241292 (٩٢)٤٢٧٦٥ 92-84248

غير أن خطة فانس لا تتوخى إشراك قوة الأمم المتحدة للحماية في الحياة السياسية في المناطق المشمولة بحمايتها ، لأنها مسألة تخص السكان المحليين وسلطاتهم ، كما أن الأمين العام قال تحديدا أنه "فيما يتصل بالترتيبات المتعلقة بالحكومة المحلية وصيانة القانون والنظام في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، لن يغير وزع القوة من الحالة الراهنة" .

٣ - ويوحى الرئيس توجمان في رسالته إلى أن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية تنتهي في ربيع ١٩٩٣ .

غير أن خطة فانس (S/23280 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٥) تنص على أنه : "رهنا بموافقة المجلس ، ستبقى العملية في يوغوسلافيا ريثما تتحقق للصراع تسوية بغضل المفاوضات" . بل أن الأمين العام كان أكثر تحديدا في تقريره المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/23513) حيث قال إنه "لن يتم سحب قوة الأمم المتحدة قبل ايجاد تسوية سياسية شاملة للآزمة اليوغوسلافية" .

٤ - وفيما يتعلق بالمسؤولية عن عدم تنفيذ خطة السلم ، لابد من التنويه إلى أن جمهورية كرواتيا انتهكت وقف إطلاق النار في مناسبات عديدة ، وسرت جماعات إرهابية إلى المنطقة المشمولة بالحماية وحشدت القوات على حدودها المتاخمة لهذه المنطقة . ونتيجة لذلك ، وقعت خسائر جسيمة بين السكان الصربيين المتواجدين في المنطقة المشمولة بالحماية ، بالرغم من أن قوة الأمم المتحدة للحماية منوطة بمهمة حماية السكان المحليين وضمان سلامتهم أثناء تجريد المنطقة من الأسلحة وبعده .

إن هذه التطورات والاستفزازات المسلحة المستمرة من جانب جمهورية كرواتيا تشكل بدون أدنى شك عقبة كؤود أمام استكمال تجريد المناطق المحمية من السلاح وتنفيذ خطة فانس .

٥ - وفيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين ، تنص خطة السلم على أن سياسة الأمم المتحدة في هذا الشأن هي تسهيل العودة الطوعية لجميع الأشخاص الذين شردتهم العمليات الحربية الأخيرة إلى منشئهم ، وأن تقدم قوة الأمم المتحدة إلى هذا

الجهد كافة صور الدعم المناسب في المنطقة المشمولة بالحماية . وقد أكد الأمين العام في أحدث تقاريره (S/24848) أن "الأحوال لم تصبح مناسبة بعد للعودة" . إن مرجع ذلك هو السلطات الكرواتية التي تعيق هذه العملية في الواقع بالتهديدات العلنية والأنشطة المستمرة التي توجهها إلى المنطقة المشمولة بالحماية .

٦ - وقد أصبح الصرب المتواجدين في المناطق المشمولة بالحماية التي تخضع للجيش الكرواتي معرضين لعمليات واضحة ومنظمة للتطهير الاثني ، وهي عمليات تكتسب أبعادا جسيمة سواء من حيث مساحة الأراضي التي تغطيها أو عدد الأشخاص الذين تشملهم . ففي منطقة غربي سلوفينيا وحدها ، تم تطهير ١٨٠ قرية من الصرب تماما وكان من نتيجة ذلك نزوح ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ صربي من كرواتيا والتجأهم إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية .

٧ - إن الاتهامات التي يوجهها الرئيس توجمان للجيش اليوغوسلافي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق ، كما أنها تتنافى مع النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع الوزاري الأخير للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا .

وهذه التحريفات والمغالطات والادعاءات كافة التي تحتويها رسالة الرئيس توجمان لا تشير الاندهاش ، لأن هدفه الذي لا يستطيع أن يخفيه هو الحفز على التدخل الدولي ضد السكان الصرب في المنطقة المشمولة بالحماية . ولهذه الأغراض تحديدا ، يقترح أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ "... خطوات فعالة مثل تلك المتخذة في حالة العدوان على الكويت وفي حالة الصومال الراهنة" و "أن تأذن لقوة الأمم المتحدة للحماية بالنهوض بمهمتها ضمن خطة فانس ، باستعمال القوة كذلك عند الضرورة" .

إن فحوى الرسالة لا يتنافى فقط مع خطة السلم ، بل يمثل تحديا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن الرئيس توجمان بعث برسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، قبل بموجبها قبولا تاما وغير مشروط مفهوم وخطة الأمين العام التي حددت الأحوال والمناطق التي تُوزَع في إطارها قوة الأمم المتحدة . كذلك أحاط مجلس الأمن علما في قراره ٧٤٠ (١٩٩٢) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ بأن الموافقة غير المشروطة للرئيس توجمان تزيل عقبة أخرى تعترض وزع قوة حفظ السلم .

إن المواقف التي تعبر عنها رسالة الرئيس توجمان تبين حيوده الواضح ، وكذلك حيود جمهورية كرواتيا ، عن التعهدات والالتزامات الناشئة عن خطة فانس . كما أن المقترحات التي تحتويها الرسالة مفعمة بالمخاطر الجسيمة بالنسبة للحالة على أرض الواقع ويمكن أن تعرض عملية تنفيذ خطة السلم لمزيد من المخاطر .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن .

(توقيع) دراغومير دجوكيتش

السفير

القائم بالاعمال المؤقت
